

## كاوه حسن يحلل تبعات الأزمة الأمريكية الإيرانية على العراق في المركز الأوروبي للسياسات في بروكسل

شارك كاوه حسن، نائب رئيس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إيست ويست انستيتيوت، يوم 23 يناير في ندوة سياسية في المركز الأوروبي للسياسات في بروكسل بعنوان: "أزمة الولايات المتحدة وإيران: تأثيرها على أوروبا والمنطقة".

ركزت الندوة على التبعات الأمنية والسياسية المحتملة في الشرق الأوسط بعد مقتل القائد الإيراني قاسم سليمان، كما أنه ركز أيضاً على دور الاتحاد الأوروبي في تهدئة الوضع.

المحدثون الآخرون كانوا: كريستيان كوخ، مستشار كبير في مؤسسة بوسلة، يوست هيلترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية، عدنان طبطبائي المدير التنفيذي في مركز الأبحاث التطبيقية والشراكة مع الشرق (CARPO). ترأست الجلسة أماندا بول، باحثة رئيسية في المركز الأوروبي للسياسات في بروكسل.

### نص محاضرة كاوه حسن

سوف اتحدث اليوم بشكل موجز عن تبعات الحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران على استقرار وسيادة العراق والمظاهرات المستمرة وما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي لتهدئة الصراع.

في ملخص حوارنا اليوم ذكر فقط مقتل قاسم سليمان. ولكن من المهم أن يُذكر أن العملية الأمريكية لم تقتل فقط سليمان، بل أيضاً نظيره العراقي ابو مهدي المهندس، نائب رئيس الحشد الشعبي القوي. نظراً لحضوره وتأثيره على فصائل الحشد المختلفة وعلاقته الطويلة والقوية مع سليمان، بالإضافة إلى ولاءه الأيديولوجي لولاية الفقيه في إيران، مثل قتل المهندس ضربة شديدة للحشد وترك فراغاً كبيراً فيما يتعلق بقيادة الحشد من الصعب ملؤه. من المبكر استيعاب مدى تأثير موته على مستقبل الحشد بشكل خاص والعراق بشكل عام. قد يتميز الحشد مابعد المهندس بتشظي و منافسة على القيادة والنفوذ.

أثر قتل القائدين والهجوم الإيراني على قواعد أمريكية في العراق مؤقتاً بشكل سلبي على المظاهرات العراقية. ولكن الأزمة الحقيقية في العراق ليست الحرب بالوكالة بين أمريكا وإيران، بل انحلال واضمحلال النظام السياسي الفاسد التي أدت إلى اندلاع مظاهرات حاشدة في أكتوبر/تشرين الأول. حولت هاتان الحادثتان الاهتمام الدولي والإقليمي عن أكبر حركة اجتماعية يشهدها تاريخ العراق المعاصر، وقربتا القائد الشيعي الشعبوي مقتدى الصدر إلى الحشد، ولو مؤقتاً. مع ذلك أظهرت الحركة الاحتجاجية بقيادة الشباب صمودها وازداد ضغطها على الحكومة للاستجابة لطلباتها لتشكيل حكومة انتقالية بقيادة سياسي مستقل وخارج النخبة السياسية وانتخابات مبكرة تحت إشراف دولي.

زيادة التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران سوف يدمر استقرار العراق الهش. إذا قررت الحكومة العراقية من طرف واحد أن تطرد القوات العسكرية الأمريكية، لن تجدد الإدارة الأمريكية الاستثناء المعطى للحكومة العراقية من العقوبات المفروضة على إيران، أو أسوأ من ذلك قد تفرض عقوبات جديدة على عراق، على سبيل المثال قد تجمد أمريكا بلايين الدولارات من عائدات النفط العراقية الموجودة في حسابات العراق في البنك الفيدرالي في نيويورك، وتمنع الحصول على عملة الدولار التي تدعم قيمة الدينار العراقي. ولأنّ العراق ليس لديه أي صناعة وأكثر من 90% من دخله يعتمد على عائدات النفط. سوف تكون تبعات أيّ عقوبات أمريكية كارثية على العراق.

داعش ضعفت ولكنها لم تهزم. العراق مازال يحتاج دعم عسكري واستخباراتي من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية المتحالفة لمكافحة بقايا داعش. في هذا المضمار من المفيد التعلم من تبعات قرار الرئيس السابق أوباما بسحب القوات الأمريكية في 2011. تأثير هذا القرار كان كارثيا على العراق والمنطقة. بعد 2011 أدت السياسات الطائفية والاستبدادية لرئيس الوزراء العراقي السابق المالكي إلى تهميش السنة ومكنت داعش من احتلال ثلث البلد.

السبب الحقيقي لانتهاك لاعبين خارجيين سيادة العراق، هو فشل زعماء العراق بإيجاد وجهة نظر وسياسة مشتركة عن ما هي مصلحة البلد. لذلك الحركة الاحتجاجية بقيادة الشباب لديها ثلاث أهداف شاملة: إصلاح جذري للنظام السياسي والعدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية. "لا أمريكا ولا إيران، لا الدولار ولا التومان"، هي أحد أهم شعارات ثورة أكتوبر.

ماذا يمكن أن تفعله أوروبا لتهدئة الصراع؟

أولا هناك حاجة إلى تحليل مجرد وموضوعي للأسباب الجذرية للأزمة في العراق. نظام ما بعد 2003 خلق حكم أقلية (أوليغاركي) التي أثرت نفسها، أفقرت أغلبية المواطنين وحرمت البلد من سيادته. وهذا السبب الأساسي لمعضلة العراق، وليس الصراع بين الولايات المتحدة وإيران ولا حضور أمريكا ولا القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ثانيا، الجهود الإقليمية والدولية لتهدئة بين الولايات المتحدة وإيران يجب أن ترتبط باستراتيجية واضحة ومتناسكة حول العراق التي تدعم الحركة الاحتجاجية السلمية والإصلاحيين العراقيين لتشكيل حكومة انتقالية يرأسها رئيس وزراء مستقل ومن خارج النخبة السياسية، والتي تحاسب المسؤولين عن قتل أكثر من 600 عراقي وجرح أكثر من 25.000، وتساعد العراقيين بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف دولي صارم.

حتى الآن، فشل الزعماء العراقيين بأن يقدموا حلاً مشتركاً أو خطة طريق واضحة للأزمة السياسية الداخلية والتي تحول دون تدخل خارجي. الحركة الاحتجاجية حتى الآن صامدة، ولكنها لم تقدر أن تجبر الحكومة لتنفيذ طلباتها.

تدويل القضية العراقية قد يهديء الأزمة الإقليمية و يساعد العراقيين على الاتفاق على خطة طريق تستجيب لطلبات الحركة الاحتجاجية. مؤتمر دولي على نمط المؤتمر الليبي في برلين تحت قيادة الاتحاد الأوروبي ومساعدة عدد من الدول الأوروبية المهمة والأمم المتحدة قد تكون الخطوة الأولى في عملية سياسية لربط الأزمة الداخلية بالتدخل الخارجي في شؤون العراق من قبل أطراف دولية وإقليمية. وهذا سوف يقلل من خطر أن يبقى العراق ساحة معركة إقليمية، وسوف يساعد العراقيين على اختيار رئيس وزراء جديد، وتنظيم انتخابات مبكرة وفي المدى البعيد تنفيذ إصلاحات حقيقية.